الملتقى الدولي: رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا

تنظيم جامعة العربي التبسي ــ تبسة ــ

يوم 1 جويلية 2024

الرقمنة والصيرفة الإسلامية: آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

Digitization and Islamic banking: two mechanisms to enhance financial inclusion in Algeria

د. عابد صونية

أستاذ محاضر "أ" /جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ــ قسنطينة

الملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز أهمية الشمول المالي للفرد والمجتمع واقتصاد الدول، وواقعه في الجزائر والدول العربية، وأيضا الوقوف على أهم مساعي الجزائر في تحسين مؤشراته. ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، استعنا بالمنهجين الوصفي والتحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن كل من رقمنة الخدمات المالية والصيرفة الإسلامية يعتبران أهم الأدوات المستخدمة في الجزائر لغرض تعزيز مؤشرات الشمول المالي، حسب ما تبينه الأرقام والبيانات المتاحة.

ولهدف تحسين مؤشرات الشمول المالي أكثر في الجزائر، توصي الدراسة بـــ: ضرورة تحسين البنية التحتية الرقمية والجوارية للخدمات المصرفية والمالية، تخفيف الضغوط الإدارية والضريبية على النشاطات الاقتصادية للقضاء على الاقتصاد الموازي، وأيضا نشر الثقافة المالية للأفراد من خلال إدراجها في المنهج التعليمي للطلاب ابتداء من سن 15.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية الرقمية، الصيرفة الإسلامية، التنمية، الجزائر

Abstruct:

Through this research paper, we try to highlight the importance of financial inclusion for the individual, society and the economy, and its reality in Algeria and Arab contries, and also, to show the most important efforts of Algeria to improve its indicators. In order to reach the objectives of the study, we used the descriptive and analytical approaches,.

The study concluded that the digitization of financial services and Islamic banking are the most important tools used by Algeria in order to enhance the indicators of financial inclusion, according to the available statistics and data.

In order to increase the indicators of financial inclusion in Algeria, the study recommended: the necessity of enhancing the digital infrastructure for banking and financial services, reduce administrative and tax pressures on economic activities to eliminate the parallel economy, and also spreading the financial culture of individuals by including it in the educational curriculum for students starting from the age of 15.

Keywords: Financial inclusion, Digital financial services, Islamic Bank, Development, Algeria

تمهيد وتقسيم:

يتزايد اهتمام الدول على المستوى العالمي بالتأكيد على ضرورة تعزيز الشمول المالي، لما له من أهمية قصوى في تحقيق متطلبات الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، فهو يسهم في القضاء على المشاكل المالية والاقتصادية في الدول، كظاهرتي الاقتصاد غير الرسمي وغسيل الأموال، ويعزز إشراك الأفراد من مختلف فئات المجتمع في المساهمة في بناء اقتصاد الدولة.

توفر الخدمات المالية الرقمية سبيلا لحل العديد من العقبات والتحديات التي تعيق توسيع قاعدة الشمول المالي ومنها التكلفة المرتفعة للخدمات المالية التقليدية، بعد المسافة، تعقد المعاملات الورقية، وطول فترات الانتظار.

تشير آخر إحصائيات البنك العالمي لسنة 2021 أن 59 % من البالغين في الجزائر لا يستفيدون من الخدمات المصرفية، وهذه الوضعية، دفعت الجزائر إلى تبني حزمة من التدابير والإجراءات التنظيمية، لتعزيز الشمول المالي، والاستفادة من مكاسبه الاقتصادية، منها تشريع سلسلة من القوانين في مجال التكنولوجيا المصرفية الحديثة لغرض توسيع حلقة الخدمات المالية والمصرفية والاستفادة منها بأقل جهد وتكلفة، وكذا الصيرفة الإسلامية باعتماد فتح نوافذ إسلامية لتمكين فئة المواطنين الراغبين في إيداع واستثمار مدخراتهم وفق هذه الصيغة.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية، الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هي المكاسب الاقتصادية للشمول المالي؟ وما هي مساعي الجزائر لتعزيزه؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس نورد مجموعة من **الأسئلة الفرعية** هي:

ـــ ما المقصود بالشمول المالي؟ وفي ما تكمن أهميته للفرد والمجتمع ؟
ـــ ما هي الخدمات المالية الرقمية؟ وما هي الصيرفة الإسلامية؟
ـــ ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر وما هي مساعي الدولة في تعزيزه ؟

وسنستعين لغرض البحث والوصول إلى النتائج **بالمنهجين الوصفي والتحليلي**، للتعريف بمفردات البحث الرئيسة وهي الشمول المالي، الخدمات المالية الرقمية و الصيرفة الإسلامية، وتوضيح طبيعة العلاقة بينهم، ثم تحليل واقع الشمول المالي في العالم وفي الدول العربية وفي الجزائر.

وبناء على ما سبق يتبين لنا أهداف الدراسة وهي :

- التعريف بكل من الشمول المالي، الخدمات المالية الرقمية والصيرفة الإسلامية؛
- إبراز العلاقة بين كل من الخدمات المالية الرقمية والصيرفة الإسلامية بالشمول المالي؛
- تبيين أهمية الشمول المالي وواقعه في العالم، في الدول العربية وفي الجزائر؛

– عرض أهم مساعي الدولة الجزائرية للرفع من مؤشرات الشمول المالي.

للإجابة على التساؤل السابق، سنقسم هذه الورقة البحثية إلى المحورين التاليين:

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي، الخدمات المالية الرقمية، والصيرفة الإسلامية
المحور الثاني: مساعي وإنجازات الجزائر في مجال تعزيز الشمول المالي

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي، الخدمات المالية الرقمية، والصيرفة الإسلامية

أولاـــ الإطار النظري للشمول المالي:

1ـــ تعريف ونشأة الشمول المالي :

جاء في الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: "يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام" (البنك الدولي، 2022).

وعرفه البنك المركزي المصري: " إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام الخدمات ، وتقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة ذلك خلال القنوات المالية الرسمية" (البنك المركزي المصري)

وتعد دراسة الشمول المالي من الأدبيات المالية التي نشأت في أوائل التسعينات، والتي كشفت عن الآثار الإيجابية من تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة للاقتصاد الجزئي والكلي (ياس، 2022، صفحة 40)، وقد ظهر مصطلح " الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة لـــ (Thrift and Leyshon)، حول الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا حيث تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد المصارف على وصول الخدمات والمنتجات الصرفية لسكان المنطقة العليا، غير أن الاهتمام العالمي به ازداد بعد الأزمة المالية العالمية (2008)، حين تم إنشاء " **التحالف الدولي للشمول المالي AFI**" لغرض التعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم 94 دولة (ياس، 2022، صفحة 36)

وعلى مستوى الدول العربية، فقد قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء " **مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI** " بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) وتحالف الشمول المالي (AFI) وبمشاركة البنك الدولي، لهدف دعم سياسات الشمول المالي وتبادل الخبرات والوصول إلى تعزيز النمو الشامل والمستدام وتقليص معدلات الفقر، وتم إطلاقها رسميا يوم 14 سبتمبر 2017، وقد حدد يوم السابع والعشرون من شهر أبريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي (صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2022، صفحة 2ـــ3).

2ـــ أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه: لفهم أكثر ماهية الشمول المالي، ينبغي التعرف على أبعاده التي حددتها المجموعة العشرين G20 وكيفية قياساها، وتتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسة هي (ياس، 2022، صفحة 43 و44):

ـــ الوصول إلى الخدمات المالية: وتعني القدرة على استخدام الخدمات المالية من قبل المؤسسات الرسمية، وتتطلب الوصول لمستويات معنية بهدف تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية وأجهزة الصراف الآلي...، ويمكن الوصول إلى البيانات المتعلقة بهذا العنصر من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ويمكن قياس بُعد الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المؤشرات التالية:

- عدد نقاط البيع لكل 10,000 من البالغين ، ويقصد بها نقاط اتصال الكتروني بالمصرف الذي يعطي الموافقة على صحة البطاقة المستعملة وعلى إمكانية سحب المبلغ المطلوب
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم^2

ـــ استخدام الخدمات المالية: تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات المصرفية، وتواترها خلال فترة زمنية معينة، ويقاس بعدة مؤشرات من بينها: نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب منتظم، كحساب وديعة أو حساب ائتمان ، أو يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر، يحتفظون بحساب بنكي لمدة سنة على الأقل، نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية، ونسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات مالية رسمية.

ـــ جودة الخدمات المالية: يعد ضمان جودة الخدمات المالية تحديا، إذ يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، كما أن بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا، إذ توجد العديد من العوامل التي تؤثر في جودة ونوعية الخدمات المالية، وقد وضع تحالف الشمول المالي مؤشرات لقياس الجودة تتمثل في: القدرة على تحمل التكاليف، الشفافية، الراحة والسهولة، حماية المستهلك، التثقيف المالي، السلوك المالي والعوائق الائتمانية.

3ـــ أهمية الشمول المالي وعوائق تحقيقه:

ـــ أهمية الشمول المالي:

اعتبر البنك الدولي الشمول المالي من عوامل التمكين الرئيسة للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك (البنك الدولي، 2022). ، وترى مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية أن الشمول المالي يحقق النمو الشامل والمستدام وله دور في تقليص معدلات الفقر، ويتم ذلك من خلال تمكين المرأة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وأيضا المزارع الريفية والشركات الناشئة من الخدمات المالية (صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2022)، وهو

بذلك له أهمية اجتماعية واقتصادية وعلى المستويين الجزئي والكلي، وقد بينها صندوق النقد العربي في الكتيب التعريفي بالشمول المالي على النحو التالي: (الطيب، 2020)

- بالنسبة للفرد: يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للادخار وللاستثمار في التعليم والصحة وتأسيس مشروعات، وإدارة المخاطر ومواجهة الصدمات المالية؛
- بالنسبة للأسرة: يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل؛
- و بالنسبة للمجتمع: يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل وبالتالي زيادة مستويات الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- بالنسبة للاستقرار الاقتصادي: من شأن الشمول المالي أن يتيح للأفراد والمؤسسات خدمات مالية من قنوات رسمية آمنة وموثوقة لضمان عدم اللجوء للخدمات المالية التي لا تخضع للرقابة والإشراف وقد تعرضهم لمخاطر الاحتيال أو تنفيذ عمليات غير مشروعة، كما يعمل الشمول المالي على الحد من تسرب المدخرات خارج القنوات المالية الرسمية.

ـــ عوائق وتحديات الشمول المالي:

- الافتقار إلى البنية التحتية المالية: أحد أهم العوائق التي تحول دون الشمول المالي هو الافتقار إلى البنية التحتية في العديد من المناطق. ويشمل ذلك البنية التحتية المادية، مثل فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي، بالإضافة إلى البنية التحتية الرقمية، مثل منصات الخدمات المصرفية عبر الهاتف . في العديد من المناطق الريفية، على سبيل المثال، قد لا تكون هناك بنوك أو أجهزة صراف آلي لأميال، مما يجعل من الصعب على الأفراد الوصول إلى الخدمات المالية.
- انخفاض المعرفة المالية: حيث يفتقر العديد من الأفراد إلى المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بفعالية، مما يجعل من الصعب عليهم الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. وينطبق هذا بشكل خاص على الفئات المهمشة، مثل الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء.
- التكاليف المرتفعة: وكثيراً ما تكون العديد من المنتجات والخدمات المالية، مثل القروض والتأمين، باهظة الثمن للغاية بالنسبة للأفراد والأسر ذات الدخل المنخفض فيصعب عليهم الوصول إلى الموارد المالية التي يحتاجونها لتحسين حياتهم.
- العوامل الثقافية: يمكن تشكل المعايير الثقافية (العادات والتقاليد) عائقا كبيرا أمام الشمول المالي، فبعض المجتمعات والمناطق لا تشجع المشاركة المالية خاصة بالنسبة للنساء، حيث تنظر بعض المجتمعات إلى الاستقلال المالي للمرأة تهديدا للأدوار التقليدية للجنسين.

– انتشار الاقتصاد الموازي: ضعف الرقابة وعدم عدالة الجهاز الضريبي للدول، ينتج عنهما تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي، وفيه تتداول السيولة النقدية خارج المؤسسات المالية.

4ـــ واقع الشمول المالي في العالم وفي الدول العربية:

جاء في آخر إصدار لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي* لسنة 2021 ، أنه 76% من البالغين على مستوى العالم، يملكون حساب مالي رسمي، وقد تطورت ملكية الحسابات حول العالم بنسبة 50% في السنوات العشرة الممتدة من 2011 إلى 2021، (من 51% إلى 76%. مرورا بنسبة 69% لسنة 2017). (The World Bank، 2021) ، وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى أزمة الكوفيد ـــ19 التي أدت إلى تزايد التعامل والدفع وتلقي الأموال عن بعد باستخدام حسابات مالية خاصة بالهواتف المحمولة.

الشكل البياني رقم 1: خريطة تبين الشمول المالي في العالم سنة 2021 حسب مؤشر عدد البالغين المالكين لحساب

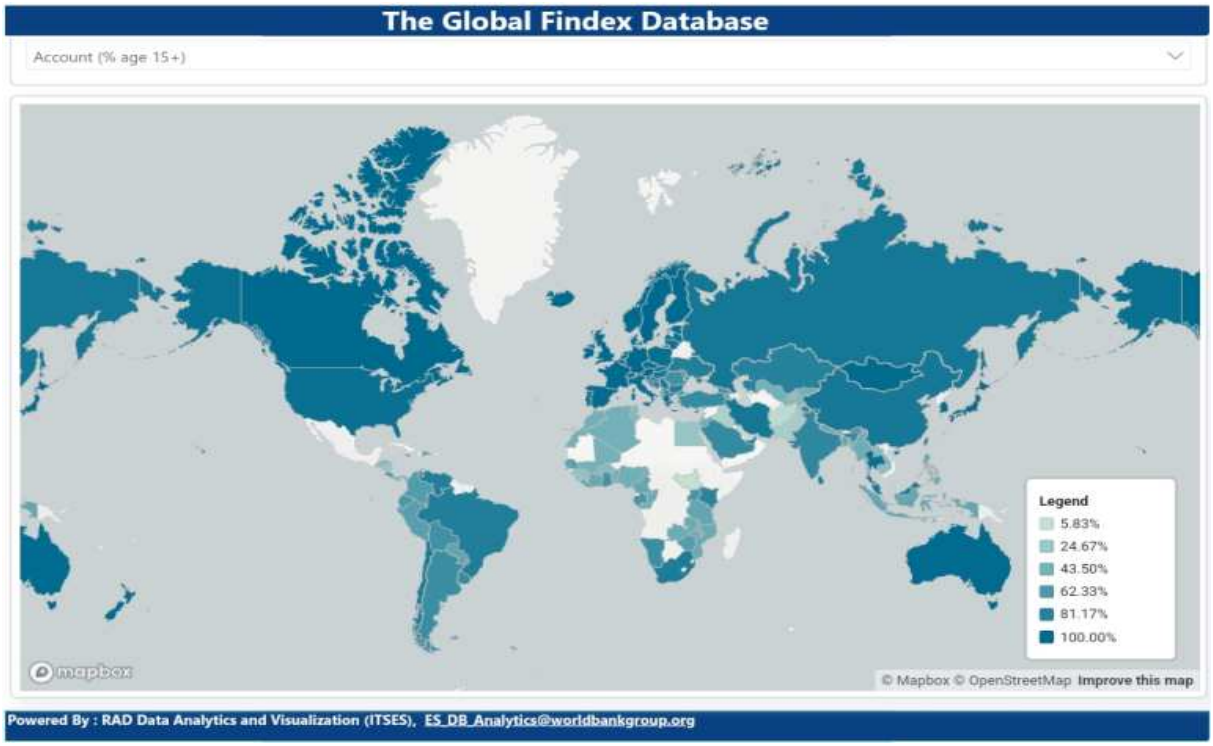

Source: The global findex data base 2021: Financial Inclusion, Digital payments, and resilience in the age of covid-19, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

وتتباين هذه المؤشرات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ففي البلدان النامية، بلغت نسبة البالغين الذين يسددون مدفوعات رقمية أو يستلمونها 57% في سنة 2021 بعد أن كانت 35% في 2014 ، أما في البلدان مرتفعة الدخل

*) تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex - غلوبل فندكس) أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالإدخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011. وقد طرح حتى الآن أربع بيانات: 2011، 2014، 2017، 2021

فإن هذه النسبة تتراوح بين 95 و 100% خلال سنة 2021، منها الدانمارك وأيسلاند 100% اليابان بـــ 98% إيطاليا 97,29، (The World Bank، 2021)

أما في الدول العربية تشير آخر البيانات لقاعدة الشمول المالي العالمي (The global findex database) أن نسبة الشمول المالي لا ترقى إلى الدول مرتفعة الدخل في الكثير منها، ولا يزال عليها العمل من أجل تحسين مؤشراته، والجدول التالي يبين نسبة الشمول المالي في بعض الدول العربية:

الجدول رقم1: بيانات الشمول المالي في بعض الدول العربية سنة 2021

البلد	الإمارات العربية	السعودية	الأردن	الجزائر	تونس	المغرب	فلسطين	اليمن	لبنان	مصر	العراق
النسبة	85,74	74,32	47,12	44,1	36,85	44,37	33,64	11,90	20,70	27,44	18,57

المصدر: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

حيث جاء في التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، لسنة 2022، أن من بين 457 مليون نسمة عدد سكان المنطقة العربية 60% من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 سنة لا يمتلكون حساب مصرفي رسمي (صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2022)، وتتفاوت هذه النسبة بين الدول؛ ففي الإمارات العربية المتحدة وصلت سنة 2021 إلى 85,74%، والمملكة العربية السعودية بـــ وهي الدول المصنفة ضمن الدول ذات الدخل المرتفع 74,32، بينما بلغت في الأردن 47,12%، الجزائر 44,1%، مصر 27,44%، العراق 18,57%. (The World Bank, 2021).

ثانيا ــ الإطار النظري للخدمات المالية الرقمية:

1ــ تعريف الخدمات المالية الرقميةDFS :

أدت التطورات التكنولوجية المتسارعة والقوية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة إلى تبني خدمات مالية جديدة عبر القنوات الرقمية، كما ساهمت أزمة الكوفيد 19، في ترسيخ استخدام التكنولوجية الرقمية في مجال الخدمات المالية، حيث كانت حلا مناسبا وفعالا في ضمان استمرار حركة المعاملات التجارية والمالية، بكل سلاسة وأمان وأقل تكلفة. مما شكل دافعا قويا لكل الدول والمنظمات المالية إلى ضرورية توسيع وتطوير هذا الشكل من الخدمات المالية.

وتعرف الخدمات المالية الرقمية بأنها:" الخدمات المالية التي يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة أو أجهز الكمبيوتر الشخصية أو بطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق"(Ozili, 2018)

وعرفها البنك العالمي بأنها "خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها واستخدامها من قبل المستهلكين" (Word Bank Groub, 2O2O)

2ـــ قنوات الخدمات المالية الرقمية:

المغزى من الخدمات المالية الرقمية، هو إمكانية الاستفادة من الخدمة المالية أو المصرفية دون الحاجة إلى التنقل إلى البنك، للاستفادة من ميزة السرعة في الإنجاز وتقليل تكلفة الخدمة والتنقل، ولتحقيق ذلك، يتم الاستعانة بقنوات تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجية والرقمنة أهمها:

ـــ الصراف الآلي وأجهزة الدفع الالكتروني: وهي أجهزة تعمل أوتوماتيكيا دون تدخل العنصر البشري، ويعمل ببرامج معدة خصيصا لتلبية العديد من الخدمات المصرفية للعملاء وعلى مدار الساعة كالسحب والدفع ومعرفة الرصيد...ألخ، وذلك باستخدام البطاقات الالكترونية.

ـــ الصيرفة عبر الإنترنيت: حيث تكون الإنترنيت وسيلة لربط العميل بالبنك، دون الحاجة للتنقل أو الاتصال المباشر بالكادر البشري.

ـــ الصيرفة من خلال الهاتف المحمول: بعد التقدم الملموس في الهواتف الذكية، تم تصميم تطبيقات خاصة بتقديم خدمات مصرفية ومالية عبر الهاتف المحمول، وهي تطبيقات جعلت الزبون على اتصال دائم ببنكه، كالاطلاع على بيانات حسابه، كما تتيح له إجراء العديد من المعاملات المالية بكل أريحية وسهولة كسداد الفواتير وتحويل الأموال.

3ـــ مزايا الخدمات المالية الرقمية:

- ارتباط دائم بين العميل والبنك فهي متاحة على مدار اليوم 24 /24 ساعة وعلى مدار الأسبوع 7/7 أيام
- تخفيض تكاليف الوقت والجهد والتنقل
- الحفاظ على السلامة الجسدية وتجنب الأمراض المعدية الناتجة عن الاختلاط والازدحام واستخدام النقود الورقية والمعدنية (من خلال الدفع عن بعد أو بأجهزة الدفع الإلكتروني)
- تخفيض المخاطر المرتبطة استخدام النقود كالسرقات، الضياع والتلف
- تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد في المناطق النائية وللفئات المهمشة والمحرومة لأسباب ثقافية وتقاليد معينة (كفئة النساء والفتيات) وهو ما يتيح توسيع قاعدة الشمول المالي

4ـــ تحديات ومخاطر الخدمات المالية الرقمية: يحدد البنك العالمي جملة من التحديات والمخاطر التي تواجه رقمنة الخدمات المالية (Word Bank Groub, 2O2O) هي:

- الخصوصية: حيث تتم عملية رقمنة الخدمات المالية من خلال جمع ووتخزين ومعالجة وتبادل بيانات المستهلك وهذه يعرضهم إلى المخاطر المرتبطة بالإفصاح واستغلال البيانات الشخصية.

- الأمن السيبراني والمخاطر التشغيلية: حيث تعتمد الخدمات المالية الرقمية على البنية التحتية للبيانات الحساسة للهجمات الالكترونية، كما أن الاعتماد المفرط على طرف ثالث، (التخزين السحابي) قد يعرض الاستقرار المالي للخطر.
- السلامة المالية: تتيح بعض قنوات الخدمات المالية الرقمية مثل : منصات التمويل الجماعي، البطاقات الالكترونية، بطاقات الدفع المسبق، والأصول المشفرة...، المعاملات المالية السريعة وعبر الحدود، تمكن المستخدمين من التحايل على الضوابط والتهرب منها واستغلالها في أنشطة غير مشروعة.
- مخاطر الاقتصاد المالي: وتنجم عن النمو المتزايد للخدمات الرقمية ومع المخاطر السيبرانية والتشغيلية، يمكن أن تطرح تهديد مدمر للاقتصاد الحقيقي، خاصة على المؤسسات الصغيرة.

ثالثا ــ الإطار النظري للصيرفة الإسلامية:

1ــتعريف ونشأة الصيرفة الإسلامية: نقصد بالمصرف أو البنك الإسلامي بأنه: « مؤسسة نقدية و مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة، ويعمل على تنمية اقتصادياتها» (الخضيري، 1990، صفحة 17).

ويعرفه عبد الرحمان يسرى أحمد بأنه: «مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا» (أحمد، 2000، صفحة 88).

وتذكر عديد المراجع أن يرجع الفضل في تأسيس ونشأة البنوك الإسلامية للدكتور المصري : أحمد النجار، عندما أنشأ "بنوك الإدخار" سنة 1963 بمدينة "ميت غمر"، على خطى التجربة الإنمائية لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن منتهجا في ذلك المنهج الإسلامي، بعيدا عن الربا وشبهاته، لتكون البذرة الأولى لميلاد البنوك الإسلامية من الناحية التطبيقية، وإن لم تحمل اسمها حينها.

أما من الناحية النظرية بدأت قبلها بكثير، ويرجع الفضل في ذلك إلى باحثين من دولة باكستان الذين طرحوا الفكرة لأول مرة منهم محمد نسيم، أنور قرشي والمودودي... خلال أربعينيات القرن الماضي، ثم ساهم في بلورة الفكرة والتنظير لها العديد من الباحثين خلال ستينيات القرن الماضي منهم: عيسى عبده من مصر، محمد نجاة الله الصديقي من الهند، محمد باقر الصدر من العراق... (الرفاعي, حسن محمد، 2016)

2ــ مبادئ وخصائص الصيرفة الإسلامية: يمكن تحديد أهم مبادئ وخصائص المصارف الإسلامية والتي تميزها عن التقليدية فيما يلي: (صونية، 2006)

- استبعاد التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاء
- التزام المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية (أحكام الحلال والحرام) في كل عملياته التمويلية والاستثمارية وأعماله المصرفية..
- خضوع المصرف، إلى جانب الرقابة من البنك المركزي والسلطات النقدية في البلد، إلى رقابة شرعية تضمن عدم خروجه عن دائرة الحلال، وهذا ما لا يتوفر في البنوك التقليدية.
- تحريم اكتناز الأموال وإلزامية استثمارها وفي الأوجه المشروعة.
- أداء الزكاة على رأسمال البنك وأرباحه.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

المحور الثاني: مساعي وإنجازات الجزائر في مجال تعزيز الشمول المالي

على غرار كل الدول العربية والعالم ككل، تسعى الجزائر إلى دعم فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، لما لهذا الأمر من أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتقليص معدلات الفقر والبطالة، وقد بادرت الحكومة بمختلف أجهزتها النقدية والمالية، للعمل على توفير البيئة الملائمة والبنية التحتية المناسبة لتعزيز مؤشرات الشمول المالي للدولة.

أولا: واقع وتطور الشمول المالي في الجزائر

جاء على لسان محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي لسنة 2023، أن بوادر الشمول المالي في الجزائر بدأت منذ زمن طويل، حيث كانت مع بداية ظهور المؤسسات الناشئة في سنوات 2000 والتي رافقتها الحكومة بمجموعة من التدابير والآليات والبرامج التنظيمية، فضلا عن مختلف التعليمات الاحترازية الداعمة ، أما البداية الملموسة لهذا المجال كان سنة 2020. (طالب، 2023)

وبقراءة في مؤشرات الشمول المالي في الجزائر الصادرة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex نجد تطور نسبة الشمول المالي في عشر سنوات من 2011 إلى 2021 بمعدل موجب قدر بـــ 32,47% كما يوضح الشكل والجدول التاليين.

الشكل البياني رقم2: تطور معدل الشمول المالي حسب مؤشر عدد البالغين المالكين لحسابات مصرفية في الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى 2021

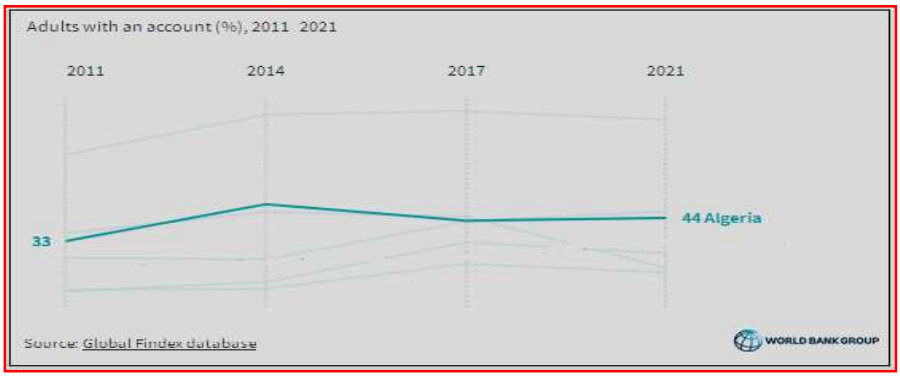

Source: The global findex database 2021: Financial Inclusion, Digital payments, and resilience in the age of covid-19, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

الجدول رقم2: تطور معدل الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011 ــ2021

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة %	33,29	50,48	42,78	44,1

المصدر: تقارير الصادرة عن Global Findex للسنوات المذكورة,
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

الملاحظ من الشكل البياني 2 ومن الجدول رقم 2، أن مؤشر الشمول المالي (حسب معيار نسبة ملكية حساب مالي لدى البالغين +15)، قد عرف معدل قياسي في بيانات 2014 حيث سجل معدل 50,48%، ثم انخفض في التقرير الموالي (لسنة 2017) إلى 42,78%، والمرجح أن هذا الانخفاض راجع إلى انهيار أسعار البترول خلال تلك الفترة والتي انعكس آثره على مختلف المؤشرات الاقتصادية. ليعود إلى الارتفاع من جديد في بيانات سنة 2021. وتحتل الجزائر مرتبة لا بأس بها بين الدول العربية من حيث مستوى الشمول المالي، وهي تقريبا في نفس مستوى الدول المجاورة لها، (تونس 36.85% والمغرب 44,37%)، (أنظر الجدول رقم 1).

وتعود هذه المكانة، كثمار للجهود التي قامت بها الجزائر في السنوات القليلة الأخيرة، في مجال إصلاح القطاع المالي والمصرفي، كما سطرت الحكومة أيضا عدة برامج إصلاحية جديدة تهدف لتعزيز الشمول المالي مستقبلا، كما جاء في تصريح لوزير المالية السيد "لعزيز فايد" في اليوم الإعلامي حول " الشمول المالي والتغيرات المناخية" المنظم في إطار إحياء اليوم العربي للشمول المالي سنة 2023، حيث قال " أن مسعى السلطات العمومية لتجسيد الشمول المالي يتم من خلال مضاعفة وتوسيع شبكة الوكالات البنكية الرقمية والجوارية، وتعزيز خدمات الدفع الإلكتروني، وتوفير منتجات إسلامية وكلاسيكية حسب احتياجات المواطنين" (فايد، 2023)

ويمكن رصد أهم البرامج الإصلاحية التي أنجزها (أو قيد الإنجاز) في هذا المجال، فيما يلي:

- تحيين قانون النقد والقرض الجزائري والذي سيسمح بإطلاق العملة الرقمية الوطنية

- فتح وكالات بنك خارج البلاد لمرافقة المستثمرين في نشاط التصدير
- إصلاحات تمويلية وجبائية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- التحضير لإطلاق جيل جديد من البنوك الرقمية
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال زيادة عدد الوكالات البنكية وأجهزة الصراف الآلي ومحطات الدفع الالكتروني
- فتح منصات رقمية للمستثمرين لتسهيل الحصول على التمويل اللازم، منها منصة التمويل التساهمي Crowdfunding
- تشجيع التجارة الإلكترونية
- الانفتاح على المالية الإسلامية

ثانيا / تعزيز الشمول المالي من خلال رقمنة الخدمات المالية: سعت الجزائر وتسعى لتحسين قاعدة الشمول المالي من خلال رقمنة القطاع المالي، ويتجلى ذلك في تطور أرقام وإحصائيات كل من الدفع الإلكتروني، عمليات الهاتف المحمول ، التجارة الإلكترونية، وإصدار البطاقات البريدية والمصرفية:

ـــ الدفع الإلكتروني:

يعد تشجيع الدفع الإلكتروني في التعاملات الجارية بين الأعوان الاقتصاديين، من النقاط الأساسية في مخططات الدولة الجزائرية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتخفيف تداول السيولة النقدية، علاوة على امتصاص المعروض النقدي المسجل في القطاع غير الرسمي.

وقد عرف الدفع الإلكتروني دفعا قويا مطلع سنة 2020، بعد إبرام اتفاقية التشغيل البيني بين كل من مؤسسة بريد الجزائر، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "SATIM" وتجمع النقد الآلي[*] (GIE Monétique)، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 5 جانفي 2020، هذه الاتفاقية سمحت لحاملي البطاقات البريدية الذهبية والبطاقات البنكية على حد سواء الاستفادة من الخدمات النقدية التي توفرها الشبابيك الآلية لمكاتب البريد والوكالات البنكية عبر التراب الوطني بشكل متكامل وأكثر أمان وفعالية. (وزارة البريد والمواصالات السلكية واللاسلكية، 2024)

كما تم خلال شهر ديسمبر 2021، توقيع اتفاقية إطلاق التشغيل البيني في مجال الدفع الإلكتروني عبر الإنترنيت بين المؤسسات الثلاثة السابقة ذكرها، فعرف بذلك نشاط الدفع عبر الانترنيت تزايدا ملموسا أفقيا وعموديا ، وتذكر بيانات "تجمع النقد الآلي" أنه منذ انطلاق الدفع عبر الانترنيت سنة 2016 نتج حوالي 98528939 معاملة موزعة وفقا للجدول التالي (تجمع النقد الآلي، 2024):

[*]) تم إنشاء تجمع النقد الآلي "جي مونيتيك" سنة 2014, ويتكون من 18 بنكا بالإضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر, والتي يساهم فيها بنك الجزائر كعضو غير مساهم من أجل ضمان مطابقة الأنظمة, وأدوات الدفع والمعايير المعمول بها. ويسعى تجمع النقد الآلي إلى تعزيز الخدمات المصرفية الالكترونية من خلال تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني, والإشراف على النظام المصرفي، كما يراقب أيضا نظام الدفع الإلكتروني من خلال إدارة المعايير والمواصفات والقواعد, وتحديد المنتجات النقدية البنكية وقواعد تنفيذها ميدانيا وكذلك إدارة أمن المدفوعات

الجدول رقم3: نشاط الدفع الالكتروني عبر الإنترنيت

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة ادارية	خدمات	بيع السلع	رياضة وترفيه	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	0	7 366	15 009 842,02 دج
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0	0	0	0	107 844	267 993 423,40 دج
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	0	176 982	332 592 583,28 دج
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	0	202 480	503 870 361,61 دج
2020 (*)	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	0	4 593 960	5 423 727 074,80 دج
2021	6 993 135	72 164	8 372	120 841	155 640	457 726	13 468	0	7 821 346	11 176 475 535,68 دج
2022	7 490 626	195 490	23 571	302 273	153 957	705 114	24 169	152 925	9 048 125	18 151 104 423,96 دج
2023	8 400 869	371 317	36 996	640 485	4 086 659	1 055 672	51 154	708 212	15 351 354	32 196 672 024,03 دج

المصدر: الموقع الرسمي لـــ "تجمع النقد الآلي": أطلع عليه بتاريخ 2024/4/12
/https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

(*) تشمل الإحصائيات ابتداء من 2020 نشاط الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية

يبين الجدول السابق التزايد المتسارع لنشاط **الدفع الالكتروني عبر الإنترنيت** خلال الفترة المذكورة، كما يسجل قفزة كبيرة في عدد وقيمة هذه الخدمات بعد انضمام بريد الجزائر إلى التجمع النقدي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية والذهبية، سنة 2020، حيث وصل عددها إلى أكثر من 15 مليون عملية سنة 2023 بقيمة فاقت 32 مليار دينار .

كما نلاحظ تزايد الأنشطة والمجالات الاقتصادية التي اعتمدت الخدمات المالية الرقمية، ففي الثلاث السنوات الأولى كان الدفع عبر الإنترنيت مقتصرا على بعض المجالات فقط (الاتصالات، النقل، التأمين، الكهرباء والغاز، والمياه)، ليتوسع بعد ذلك ويشمل عديد القطاعات الإدارية والخدمية والإنتاجية والترفيهية والرياضية.

وبالموازاة مع الدفع عبر الإنترنيت، شهدت عمليات السحب والدفع الالكتروني عبر محطات الدفع وأجهزة الصراف الآلي أيضا تزايدا معتبرا بالعدد والقيمة (أنظر الجدول رقم 4)، وهو ما يدل على زيادة الثقافة المالية والشمول المالي للمجتمع الجزائري، وقد ساعد ذلك ما قامت به الدولة من تحسين للبنية التحتية المالية من خلال دعم القطاع النقدي بالأجهزة المناسبة، فنسجل تضاعف عدد محطات الدفع الالكتروني بأكثر من 10 مرات خلال الفترة 2016 إلى 2023، و تضاعف عدد أجهزة الصرف الآلي البيبنكية بثلاث مرات (أنظر الجدول رقم 5).

الجدول رقم4 : عدد ومبلغ معاملات السحب والدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى 2023

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	6 868 031	98 822 524 500,00 دج	65 501	444 508 902,40 دج
2017	8 310 170	126 398 291 000,00 دج	122 694	861 775 368,90 دج
2018	8 833 913	136 233 452 000,00 دج	190 898	1 335 334 130,76 دج
2019	9 929 652	164 116 233 000,00 دج	274 624	1 916 994 721,11 دج
2020 (*)	58 428 933	1 073 004 953 000,00 دج	711 777	4 733 820 043,01 دج
2021	87 722 789	1 728 937 064 000,00 دج	2 150 529	15 113 249 499,92 دج
2022	128 035 361	2 182 896 695 000,00 دج	2 712 848	19 343 056 538,17 دج
2023	174 415 895	3 262 245 367 500,00 دج	3 997 165	31 518 739 249,37 دج

المصدر: الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي ، مرجع سابق، اطلع عليه يوم 2024/4/12

ما يلاحظ في بيانات الجدول السابق، التفاوت الكبير بين معاملات السحب ومعاملات الدفع، من حيث القيمة والعدد، حيث تشير بيانات تجمع النقد الآلي، إلى أن المعاملات المالية الالكترونية تكون لأغراض السحب أكثر منها لأغراض الدفع، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عمليات السحب تتم غالبا من طرف الموظفين لغرض سحب الراتب الشهري، أما معاملات الدفع والتي ترتبط بالمعاملات التجارية والاقتصادية عموما (بيع، شراء، سداد فواتير)، فلا تزال ضئيلة، ما يعني الاعتماد أكثر على المعاملات النقدية، وقد يعود ذلك لعدة أسباب أهمها قلة الثقة وانخفاض الثقافة الإلكترونية وأيضا لأسباب ضريبية وانتشار الاقتصاد الموازي (غير الرسمي).

وهو ما يتطلب من الدولة، ومن أجل تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليص التعامل بالسيولة النقدية، ضرورة مراجعة القوانين الجبائية و تخفيف الضغوط الإدارية والضريبية على النشاط الإنتاجي للقضاء على الاقتصاد الموازي.

الجدول رقم5: تطور عدد محطات الدفع الالكتروني وأجهزة الصرف الآلي البينكية العاملة بين سنتي 2016 و2024

السنة	العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة	العدد الاجمالي لأجهزة الصرف الآلي البينكية العاملة
2016	5 049	1 370
2017	11 985	1 443
2018	15 397	1 441
2019	23 762	1 621
2020	33 945	3 030
2021	37 561	3 053
2022	46 263	3 658
2023	53 191	3 848
الى فيفري 2024	54 017	3 857

المصدر: الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي، مرجع سابق، اطلع عليه يوم 2024/4/12

ـــ **عمليات الهاتف المحمول:** سجل الدفع عبر الهاتف المحمول الذي تم فتحه " في مرحلة أولى" فقط بين البنوك (زبائن نفس المؤسسة المصرفية) خلال عام 2023 اجمالي 39,2 مليون معاملة بقيمة 27,8 مليار دج, ، أما بالنسبة للعمليات المتعلقة بخدمة **تحويل الأموال عبر الهاتف(p2p)** ، تم تسجيل 17.8 مليون معاملة خلال سنة 2023 ، بقيمة تفوق 241 مليار دج (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024)

ـــ **التجارة الإلكترونية:** تزايد عدد التجار المرخصون بالتجارة الإلكترونية والمنخرطون في نظام الدفع الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة، من 71 تاجر سنة 2020 إلى 153 تاجر سنة 2021، ثم إلى 291 نهاية سنة 2022، (بنك الجزائر، 2023، 2022)، ليرتفع العدد إلى 510 نهاية سنة 2023 (تجمع النقد الآلي، 2024)، أي بمعدل نمو خلال ثلاث سنوات قدر بـــ 618,3%

ـــ البطاقات المصرفية والبريدية:

ـــ البطاقات البريدية: في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني، قامت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية باتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بمواكبة التحول الرقمي والتطور التكنولوجي لتسهيل الوصول إلى مختلف الخدمات المالية الرقمية المتاحة ومنها عمليات الدفع في إطار التجارة الإلكترونية، ومن بين ما قامت به الوزارة، هو التوسع في إصدار البطاقة الذهبية، حيث انتقل عدد البطاقات النقدية الذهبية المتداولة لبريد الجزائر من 6 مليون بطاقة بداية سنة 2020 ، ليقارب عددها 12,5 مليون بطاقة سنة 2023، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 100% ، ومن نتائج ذلك، أن سجل القطاع نتائج إيجابية خاصة في ما يتعلق بالدفع الإلكتروني، لتصل إلى نحو 66 مليون عملية دفع إلكتروني خلال سنة 2023 (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2024)

الشكل البياني رقم3: تطور عدد البطاقات الذهبية المتداولة من سنة 2019 إلى سنة 2023

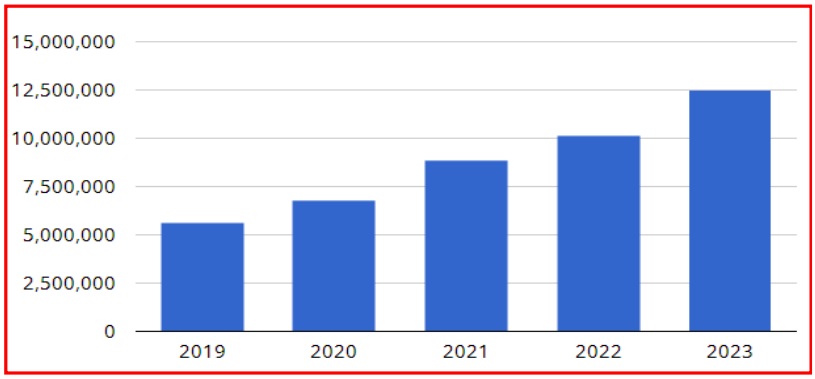

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

تعزيز-الشمول-المالي-وتعميم-الدفع-الال/ https://www.mpt.gov.dz /

ـــ أما بالنسبة للبطاقات المصرفية ، فقد تم اعتماد بطاقة ما بين البنوك والتي تسمى البيبنكية CIB، وهي بطاقة لها خصائص فعالة ومميزة أهمها :

- ✓ يمكن استخدامها على مدار 24 ساعة في اليوم و 7 أيام في الأسبوع
- ✓ عمليات الدفع على جهاز الدفع الإلكتروني من البنوك والبريد الجزائري ؛
- ✓ عمليات الدفع عبر الإنترنت ؛
- ✓ السحب من أجهزة الصراف الآلي / الصراف الآلي من البنوك والبريد الجزائري ؛
- ✓ الإطلاع على رصيدك على أجهزة الصراف الآلي للبنوك وبريد الجزائر ؛
- ✓ إمكانية مراقبة العمليات عبر الإنترنت من خلال عرض الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول

وتأتي في شكلين (CIB الكلاسيكية) والتي تبلغ سقف السحب والدفع فيها إلى 50000 دينار/ الأسبوع، و (CIB الذهبية GOLD) ويكون سقف السحب والدفع فيها إلى 100000 دج للأسبوع.

وتشير إحصائيات تجمع النقد الآلي بتاريخ 29 ديسمبر 2022 إلى أنه مجموع البطاقات المصرفية المصدرة والمتداولة قدرت بـــ 13585773 بطاقة بمعدل نمو عن السنة السابقة 17.02 % ، (بنك الجزائر، 2023، 2022)، منها

الجدول رقم 6: تطور البطاقات المصرفية لسنتي 2021 ، 2022

طبيعة البطاقات	وضعية البطاقات في سنة 2021			وضعية البطاقات في سنة 2022		
	ما بين المصارف	الذهبية	إجمالي البطاقات	ما بين المصارف	الذهبية	إجمالي البطاقات
عدد البطاقات في التداول (1)	2 768 285	8 841 339	11 609 624	3 461 317	10 124 456	13 585 773
عدد البطاقات المفعلة (2)	855 303	2 933 552	3 788 855	1 063 997	2 975 476	4 039 473
معدل النشاط (2/1)	**% 30,90**	**% 33,18**	**% 32,64**	**% 30,74**	**% 29,39**	**% 29,73**

مصدر المعطيات: تجمع النقد الآلي

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023

ثالثا ـــ تعزيز الشمول المالي من خلال الصيرفة الإسلامية:

تعد الصيرفة الإسلامية من بين مخططات الدولة الجزائرية التي تهدف بها إلى زيادة مؤشرات الشمول المالي، حيث تستقطب الصيرفة الإسلامية فئة عريضة من الأفراد الذين يتحاشون التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب عقائدية،

كونها بنوكا "ربوية" ، وقد دخلت البنوك الإسلامية حيز الخدمة في الجزائر، منذ سنة 1991 بعد إصلاحات قانون النقد والقرض سنة 1990، من خلال إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك " البركة" التابع لمجموعة دلة البركة (البحرين)، ثم بنك "السلام " سنة 2008، كفرع لبنك السلام الكويتي،

وفي سنة 2020، إثر أزمة شح السيولة في الاقتصاد الجزائري، ومن أجل استقطاب الكتلة النقدية الموجودة خارج الاقتصاد ا لرسمي، قررت الجزائر الانفتاح على المالية الإسلامية، عن طريق السماح للبنوك العمومية بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية، وأصدرت النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية (بنك الجزائر) وقد دخلت حيز الخدمة فعليا ابتداء من سنة 2021.

ويذكر "بنك الجزائر"، أنه يوجد حاليا 12 بنكا من أصل 20 بنك في الجزائر تقدم منتجات وخدمات للتمويل الإسلامي، موزعة في 69 وكالة للمنتجات الإسلامية 10 منها في البنوك العمومية. (بنك الجزائر، 2023، 2022)،

وقد حققت مؤشرات التمويل الإسلامي نموا لا بأس به، حيث سجل تزايد في حجم الودائع الإسلامية خلال السنوات الثلاث 2021 إلى 2022، كما يوضحه الجدول رقم 7

الجدول رقم7: تطور ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر

	2020	2021	2022	نهاية جوان* 2023
قيمة إجمالي الودائع (مليار دينار)	340	442.1	546.7	623,83
نسبة التغير%		30	23.6	%14.11

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022 الصادر سنة 2023

* (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024)

وتشكل حسابات الاستثمارية نسبة 53,3% من إجمالي الودائع، حيث بلغت قيمتها 291,2 مليار دينار في ديسمبر 2022 ، بزيادة قدرت بـــ 27% عن نهاية سنة 2021 التي سجلت 229,3 مليار دينار في ديسمبر 2021 بنسبة ارتفاع عن السنة السابقة لها بـــ 29,6. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة العظمى من هذه الودائع يتم تحصيلها من البنوك الخاصة (97,6% من إجمالي الودائع)، و73.3% من إجمال ودائع التمويل الإسلامي يستحوذ عليها المصرفان المتخصصان في الصيرفة الإسلامية وهما " بنك البركة و بنك السلام". (بنك الجزائر، 2023، 2022)

- **أهمية الصيرفة الإسلامية في رفع الشمول المالي في الجزائر:**

ـــ في ضوء اعتماد صيغ التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في تحمل المخاطر، إلى جانب ميزة التنوع والشمول، فإن التمويل الإسلامي يعتبر مناسب لمختلف أنواع المشاريع الاقتصادية خاصة منها الصغيرة والمتناهية الصغر والمؤسسات الناشئة. وهي الفئات الاستثمارية التي تعول عليها الجزائر في السنوات الأخيرة لتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني وتقليص البطالة في فئة الشباب خاصة منهم خريجي الجامعات ومعاهد التكوين.

ـــ يقدم التمويل الإسلامي حلا لفئة عريضة من المجتمع التي تتحاشى التعامل مع المصارف التقليدية لأسباب دينية وبذلك تساهم الصيرفة الإسلامية في زيادة عدد الحسابات المصرفية وأيضا في استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة المصرفية

ـــ يوفر التمويل الإسلامي آليات وأدوات مناسبة لصغار المدخرين وذوي الدخول الضعيفة، لاستثمار مدخراتهم وتنميتها، والاستفادة من الخدمات المالية، وأهم هذه الصيغ الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية. التي تعمل الدولة على إطلاقهما مستقبلا.

رابعاـــ عوائق الشمول المالي في الجزائر:

تعد مسألة ضعف البنية التحتية الخاصة بالخدمات المالية أهم عائق في وجه تحسين مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، حيث يبقى التركز المصرفي عالي جدا، ومساعي الدولة في زيادة عدد الوكالات البنكية في السنوات الأخيرة لا تزال ضعيفة و لم ترقى إلى المستوى الكافي.

وتحصي بيانات بنك الجزائر وجود وكالة واحدة لكل 26551 شخص، وشباك مصرفي واحد لكل 8228 شخص في سن العمل، في سنة 2022، وكذا الأمر بالنسبة للمراكز البريدية، حيث تسجل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3229. (بنك الجزائر، 2023، 2022، صفحة 54)

الجدول رقم : تطور عدد الوكالات البنكية والمراكز الصكوك البريدية في الجزائر من 2018 إلى سنة 2022

	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الوكالات البنكية	1541	1567	1577	1604	1626
منها الوكالات المخصصة للصرفية الإسلامية	44	49	53	58	69
عدد وكالات المؤسسات المالية	92	91	96	98	99
مجموع وكالات البنوك والمؤسسات المالية	*1633*	*1658*	*1673*	*1702*	*1725*
مراكز الصكوك البريدية	3811	3862	3984	4055	4143
مجموع وكالات البنوك والمؤسسات المالية والبريدية	5352	5429	5561	5659	5769

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022 الصادر سنة 2023

وإلى جانب ضعف البنية التحتية يمكن أن نحدد عوائق أخرى تقف حائلا دون تحسين مؤشرات الشمول المالي في الجزائر أهمها: تجنب الدفع الإلكتروني لأسباب ضريبية وتوسع الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي، و ضعف الثقافة المالية

نتائج الدراسة:

ـــ يرتبط الشمول المالي ارتباطا وثيقا بالاستقرار المالي للدول والتنمية الاقتصادية المستدامة ، فهو يسهم في القضاء على المشاكل المالية والاقتصادية في الدول خاصة انخفاض السيولة المالية، وظاهرتي الاقتصاد غير الرسمي وغسيل الأموال، كما يعزز إشراك الأفراد من مختلف فئات المجتمع في المساهمة في بناء اقتصاد الدولة.

ـــ يساهم الشمول المالي في تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقات الفقيرة حيث يساعد الفرد والأسرة على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل

ـــ يساعد التمويل الإسلامي في تحسين مؤشرات الشمول المالي لما يوفره من أساليب متنوعة ومناسبة لكل المجالات الاقتصادية وكل فئات المجتمع، خاصة منهم صغار المدخرين وذوي الدخول الضعيفة، وأهم هذه الصيغ الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية. كما يسمح باستقطاب الكتلة النقدية الخارجة عن الدائرة الاقتصادية

ـــ قلة الوعي، والعوامل الثقافية تؤدي دورا في إقصاء بعض فئات المجتمع من الخدمات المالية خاصة المرأة.

ـــ انتشار الاقتصاد الموازي يقف حائلا دون تحسين مؤشرات الشمول المالي، بسبب تفادي مؤسساته للخدمات المالية عبر القنوات الرسمية

ـــ التوصيات:

أصبح تعزيز الشمول المالي مطلبا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ومن أجل تحسين مؤشراته في الجزائر، نورد جملة من التوصيات :

- ✓ تحسين البنية التحتية للخدمات المالية الجوارية في الجزائر من أجل تحسين معدل الكثافة المصرفية، وتقليص نسبة التركيز المصرفي من خلال التوسع في شبكة الفروع والوكالات البنكية، والموزعات الآلية،...
- ✓ تحسين البنية التحتية المصرفية الرقمية في الجزائر لتعزيز التمويل الرقمي من خلال إنشاء منصات رقمية مالية كمنصات التمويل الجماعي ومنصات الدفع الإلكتروني، والعملة الرقمية، والبنوك الرقمية...
- ✓ تعزيز الثقافة المالية في المجتمع من خلال إدراجها في المناهج التكوينية والتعليمية للتلاميذ والطلاب فوق سن 15
- ✓ تحسين الهيكل الضريبي والتخفيف من الأعباء الضريبية لمنع التهرب من التصريح بالنشاط والقضاء على الاقتصاد غير الرسمي

- ✓ إنشاء صناديق استثمارية ومنصات تمويل جماعي Crowdfunding بصيغ إسلامية، لاستقطاب مدخرات الأفراد وتوظيفها بما يخدم التنمية المستدامة.

المراجع:

1) Peterson K Ozili. (2018). (Borsa Istamboul Review، تاريخ الاسترداد 22 Mars, 2014، من ,https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.12.003

2) The World Bank. (2021). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19*. تاريخ الاسترداد 27 Mars, 2024، من https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

3) Word Bank Groub. (Avril, 2O2O). تاريخ الاسترداد 24 Mars, 2024، من https://pubdocs.worldbank.org/en/230281588169110691/Digital-Financial-Services.pdf

4) البنك الدولي. (29 3, 2022). *مجموعة البنك الدولي*. تاريخ الاسترداد 23 03, 2024، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

5) البنك المركزي المصري. (بلا تاريخ). *الشمول المالي: النشرة التريفية للعاملين بالقطاع المالي*. تاريخ الاسترداد 25 مارس, 2024، من https://www.bank-abc.com/en/CountrySites/Egypt/AboutABC/Documents/CBE Bankers.pdf

6) الرفاعي, حسن محمد. (2016). مبادئ العمل المصرفي الإسلامي. تأليف جامعة الشارقة (المحرر)، *ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول*. الإمارات العربية المتحدة.

7) بنك الجزائر. (2023، 2022). *التقارير السنوية*.

8) بنك الجزائر. (بلا تاريخ). *الصيرفة الإسلامية*. تاريخ الاسترداد 28 أفريل, 2024، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/الصيرفة-الإسلامية-أنظمة/

9) تجمع النقد الآلي. (2024). تاريخ الاسترداد 12 4, 2024، من https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

10) حنان الطيب. (11 11, 2020). *الشمول المالي*. (صندوق النقد العربي، المحرر) تاريخ الاسترداد 25 مارس, 2024، من صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/alshmwl-almaly

11) ديلور دوروثي، و إليزابال بوبار. (22 2, 2021). *كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح مساراً نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 12 4, 2024، من مدونات البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria

12) صالح الدين طالب. (4 ماي , 2023). تاريخ الاسترداد 2024 4, 2024، من مداخلة محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/05/مداخلة-محافظ-بنك-الجزائر-بمناسبة-اليوم-العربي-للشمول-المالي.pdf

13) صندوق النقد العربي. (التقرير السنوي 2022). *مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية*.

14) عابد صونية. (2006). التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية. *رسالة ماجستير* . قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر.

15) عبد الرحمان يسري أحمد. (2000). *اقتصاديات النقود والبنوك*. إسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

16) لعزيز فايد. (4 ماي, 2023). *عصرنة وتنويع المنتجات البنكية لتحسين مؤشرات الشمول المالي*. تاريخ الاسترداد 12 4, 2024، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/143281-2023-05-04-14-13-22

17) محسن الخضيري. (1990). *البنوك الإسلامية*. القاهرة، مصر: دار الحرية.

18) مصطفى نزار ياس. (2022). مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا. *مذكرة ماجستير* . البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة البصرة.

19) وزارة البريد والمواصالات السلكية واللاسلكية. (2024). *التعاون مع وزارة المالية في مجال تعزيز الشمول المالي*. تاريخ الاسترداد 13 4, 2024، من https://www.mpt.gov.dz/التعاون-مع-وزارة-المالية-في-مجال-تعزيز/

20) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2024). *تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني* . تاريخ الاسترداد 12 4, 2024، من https://www.mpt.gov.dz/تعزيز-الشمول-المالي-وتعميم-الدفع-الال/

21) وكالة الأنباء الجزائرية. (23 جانفي, 2024). *الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني: زيادة معتبرة في المعاملات خلال 2023*. تاريخ الاسترداد 2024 4, 15، من https://www.aps.dz/ar/economie/155691-2023

22) وكالة الأنباء الجزائرية. (2024 فيفري, 2024). *الصيرفة الإسلامية: البنوك تستقطب حوالي 624 مليار دج حتى نهاية يونيو 2023*. تاريخ الاسترداد 18 أفريل, 2024، من: https://www.aps.dz/ar/economie/156439-624-2023